AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
16 – 17 أبريل 2018
أديس أبابا، إثيوبيا
إعـلان

الديباجة

نحن، الوزراء ومحافظو البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين بمناسبة انعقاد الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، في أديس أبابا يومي 16 و 17 أبريل 2018؛

إذ نشير إلى المقرر Assembly/AU/Dec.227(XII) الذي يعيد تشكيل اللجان الفنية المتخصصة، والمقرر Assembly/AU/Dec.365(XVII) الذي يطلب من الفوضية تشغيل اللجان الفنية المتخصصة اعتبارا من يناير 2013 وإلغاء المؤتمرات الوزارية القطاعية؛

وإذ نجدد التأكيد على أنّ لكل دولة مسؤولية رئيسية في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، **وإذ نعترف** بقدرة تعبئة الموارد المحلية الكبيرة من مختلف الموارد واستخدامها الفعال في ضمان تحقيق التنمية المستدامة في القارة؛

وإذ نقرّ بالتأثير السلبي للفساد على الأداء الاقتصادي للقارة بحيث يحبط الاستثمارات المباشرة المحلية والخارجية، ويقوّض الإنفاق العمومي ويزيد الاستثمارات غير المنتجة ويأثر على جودة تقديم الخدمات ويزيد من عدم المساواة ويضعف التنمية والنمو الاقتصادي وبالتالي يُربك النظام الاقتصادي للدول بشكل كامل.

وإذ نعيد التأكيد على الحاجة الملحة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تواصل استنزاف كمية كبيرة من الموارد المالية الضرورية لتنمية أفريقيا سنويا، لاسيما من خلال التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب والاستخراج غير المشروع للمعادن وسوء تسعير تجارة السلع والخدمات من قبل الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات، من أجل تحقيق أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

وإذ نذكّر باعتماد استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا والميثاق الأفريقي للإحصاءات، فضلا عن إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاءات الواقع مقره في تونس العاصمة، تونس، والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء الواقع مقره في ياموسوكرو، كوت ديفوار، من قبل مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.987 (XXXII)؛ ودعوة الدول لتخصيص 0.15% من ميزانياتها الوطنية للإحصاءات؛

وإذ نعترف بالدور الحاسم للمعلومات الإحصائية في تخطيط وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات التنمية المستدامة والشاملة التي تعزز التماسك الاجتماعي والمجتمع العادل من خلال استخدام بيانات ذات جودة في إطار أجندة 2063 وأجندة 2030 للتنمية المستدامة؛

وإذ نأخذ في الاعتبار ونعتمد تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء المنعقد من 12 – 14 أبريل 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

فإننا نوافق على ما يلي:

تعبئة الموارد المحلية

تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى وضع نظام ضريبي أكثر فعالية وكفاءة وإنصافا؛ وتوسيع القاعدة الضريبية، والتغطية لتشمل القطاع غير الرسمي والإدارة الفعالة، ووضع خيارات سياساتية وقانونية وتنظيمية وترشيد الحوافز والإعفاءات الضريبية، والمراقبة والتقييم المناسبين للإنفاق المالي، والتعامل مع إساءة استخدام تسعير التحويلات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية بما في ذلك العائدات والثروة (الربح الرأسمالي، العقارات والميراث) بطريقة عادلة وشفافة، وضمان سيادة القانون.

استحداث أسواق مالية محلية وإقليمية عن طريق إنشاء أطر إنفاذ قانونية وتنظيمية أكثر فعالية ونظم مؤسسية تكفل معاملات عادلة وشفافة وحماية المشاركين في السوق، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق المالية عن طريق التقليل من الحواجز وعرض منتجات وخدمات مالية مناسبة تلبي احتياجات الزبائن في المناطق الحضرية والريفية لتعزيز الشمول المالي.

ضمان آليات التمويل طويل الأمد باستخدام نظم التأمين والمعاشات، وإصدار السندات، ووضع آليات ترمي إلى تسخير واستثمار التحويلات المالية، والتقليل من التكلفة وتعزيز إدارتها الفعالة.

محاربة الفساد

اتخاذ التدابير الضرورية لمحاربة الفساد من خلال اعتماد أفضل الممارسات في التعاقد المنفتح والشفاف للحد من الفساد في المشتريات الحكومية وإدارة الضرائب والأراضي وضمان إمكانية حصول الجمهور على معلومات الميزانية الوطنية والإقليمية والقارية، وأن تكون عمليات وإجراءات وضع الميزانية ومراجعة الحسابات منفتحة وشفافة للجمهور.

نطلب من الدول الأعضاء التي لم توقع بعد وتلتزم باتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومحاربة الفساد القيام بذلك وتعميمها وتنفيذها، وزيادة التركيز على ممارسات تمكين الفساد في شركات المحاسبة والبنوك والملاذات الضريبية وغيرها من الوسطاء، واتخاذ موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الأصول المنهوبة وتمكين الدول الأعضاء من إدارة أصولها المجمدة وحمايتها من التدهور.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأجهزة المختصة المعنية، وضع نظام تقييم شفاف لقياس مستوى الإدارة بما في ذلك محاربة الفساد ووقف التدفقات المالية غير المشروعة.

محاربة التدفقات المالية غير المشروعة

نلتزم بالتنفيذ الكامل لتوصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز النظم القانونية والتنظيمية ومحاربة الفساد وبناء القدرات في مجال التفاوض بشأن العقود، وإدارة الضرائب وتحديد وإعادة الموارد المفقودة عن طريق التدفقات المالية غير المشروعة.

نطلب من الاتحاد الأفريقي تولي زمام المبادرة في أجندة الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات في أفريقيا، وتعزيز تعاون أقوى بين البلدان والأقاليم لمعالجة الأسباب الجذرية للتدفقات المالية غير المشروعة من

خلال إنشاء منتدى الاتحاد الأفريقي للإدارة المالية بهدف تحسين جمع الضرائب وتعزيز التعاون في مجال الضرائب لوقف التدفقات غير المشروعة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية في القارة.

معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء

نحيط علما بمشروع النظام الأساسي لمعهد الاتحاد الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء، **ونطلب** من الاتحاد الأفريقي تقديم النظامين الأساسيين للمؤسستين إلى الدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها في غضون 30 يوما اعتبارا من تاريخ إرسال الوثيقتين أو بحلول 1 يونيو 2018، لتمكين المفوضية من وضع الصيغة النهائية للوثيقتين وتقديمهما إلى الدورة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة.

نشيد بالالتزامات والجهود المبذولة من قبل الدولتين المستضيفتين (الجمهورية التونسية وكوت ديفوار) اللتين اتخذتا الإجراءات اللازمة للمساهمة في تشغيل المعهد والمركز من خلال توفير الموارد المالية والمعدات والموارد البشرية اللازمة وفقا لمقرري المؤتمر Assembly/AU/Dec.462 (XX) بشأن إنشاء المعهد و Assembly/AU/Dec.490(XXII) بشأن مركز التدريب على التوالي؛

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تعبئة موارد مالية مستدامة لتشغيل المعهد والمركز.

صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي

نحيط علما بالتقرير المرحلي عن إنشاء صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي؛

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة جدوى حول تفعيل وتنفيذ آلية صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي؛

نطلب من مفوضية الاتحاد الافريقي تقديم الأطر المالية والتنظيمية والفنية لصندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي إلى لجنة الخمسة عشر لوزراء المالية واللجان الفرعية المعنية للجنة الممثلين الدائمين، لمراجعتها وإحالتها إلى المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يناير 2019 لاعتمادها؛

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي عقد اجتماع بين هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل وهيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة لبحث هيكل الحكم والإدارة ونموذج الاعمال واستراتيجية تعبئة الموارد وآليات تشغيل وتنفيذ صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي؛

حُرر في أديس أبابا، إثيوبيا في 17 أبريل 2018.